- تشكيل لجنة إدارية معاونة من العاملين تختص بدراسة كافة الموضوعات المتعلقة بدراسة برامج العمالة بالشركة وغيرها من الموضوعات الاخري التي تحال إليها من مجلس الادارة أو الرئيس التنفيذي وترفع اللجنة توصياتها ونتائج دراستها الي مجلس الادارة ويحضر رئيس اللجنة اجتماعات مجلس الادارة ويكون له صوت معدود في المداولات وذلك طبقا للمادة رقم (٣٥) من النظام الاساسي المعتمد للشركة.
- عدم إلتزام الشركة بتطبيق وسائل الدفع غير النقدي بشكل كامل المقررة بالقانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩ ولائحة التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٧٦ لسنة ٢٠٢٠، حيث ألزمت المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية جميع سلطات وأجهزة الدولة والأشخاص الإعتبارية والمنشآت بمختلف أنواعها المنصوص عليها بالمادة الثانية من اللائحة سداد المدفوعات التالية بوسائل الدفع غير النقدي متي جاوزت الحدود المبينة بتلك المادة.

تحريرا في :٢٠٢٣/٠٩/٠٤

نصر أبو العباس أحمد
محاسب ومراجع قانوني

سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٥٥١٨
س.م.م. بالهيئة العامة للرقابة المالية ١٠٦
سجل مراقبي الحسابات بالبنك المركزي المصري رقم ٣٠٤
سجل مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات ١٢٤١
نصر أبو العباس أحمد – أعضاء Morison Global

نصر أبو العباس وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون
Independent member
Morison Global

تقرير مراقب الحسابات

على تقرير حوكمة الشركات

إلى السادة / شركة مطاحن مصر الوسطي (شركة مساهمة مصرية)

إلى السادة / الهيئة العامة للرقابة المالية

المقدمة

قمنا بإختبار تقرير مدي الإلتزام بقواعد الحوكمة المعد بواسطة إدارة شركة مطاحن مصر الوسطي (شركة مساهمة مصرية) عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢.

مسئولية الإدارة

إدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد وعرض تقرير مدي الإلتزام بقواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر من مركز المديرين المصري والقوانين والقرارات ذات العلاقة كما هو موضح في تقرير مدي الالتزام بقواعد الحوكمة. كما أن مسئولية الإدارة تمتد إلي تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسئولية المراجع

تنحصر مسئوليتنا في إختبار المعلومات الواردة في تقرير مدي الإلتزام بقواعد الحوكمة وإبداء إستنتاج في ضوء الإختبارات التي تم أداءها وقد قمنا بإختبار تقرير مدي الالتزام بقواعد الحوكمة طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية "ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط وأداء عملية التأكد للحصول على تأكد بأن تقرير مدي الالتزام بقواعد الحوكمة خالي من أية تحريفات هامة ومؤثرة ويشمل اختبار تقرير مدي الالتزام بقواعد الحوكمة الحصول بصورة أساسية علي الأدلة من واقع الملاحظة والاستفسارات من الأشخاص المسئولين عن إعداد تقرير مدي الالتزام بقواعد الحوكمة والاطلاع علي المستندات عندما يكون ذلك مناسب، ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا قد أعد هذا التقرير لتقديمه إلي الهيئة العامة للرقابة المالية بناءاً على تكليف إدارة الشركة، و ليس لأي غرض أخر و بالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.